

نصف بالطلاق أن لا يبيع شيئاً ثم باعه - رمضان 1434

عبدالمحسن الزامل

ان كنت حلفت بالطلاق انك لا تباعها تزيد منع نفسك. من البيع ما انما تزيد ان تمتنع نفسك من وقوع الطلاق. تقدم هذا السؤال في المسألة سبقتك وان هذا يمین على الصحيح خلاف - 00:00:00

كل الجمهور ولا يقع في الظلام. وان كنت حلفت بالطلاق. حلفت بالطلاق معلقاً له معلقاً له فهذا يعني تعليق البيع بالبلاغ تعليق الطلاق للبيع تعليقاً مجرداً لا انه آلا لاجل ان تمتنع نفسك. فهذا يقع به الا اذا كان - 00:00:30

شيء ارغمت عليه اكرها لا حيلة لك فيه فلا طلاق لمستكراة وانت تبين صفة هذا الاكره. لا طلاق للمستفره. ومنهم من اغلق عليه فقال علي هنا حديث ابي هريرة لا طلاق في اغلاق لا طلاق في اغلاق والاغلاق هو من غلق عليه - 00:01:00

امره وعند الدارقطني انه اه قال لا طلاق لا نذر ولا طلاق غضب في غضب. لكن ينبغي النظر في حال هذا الاكره وشيء لا فكك له. هذه خلاص فلا يجزم بذلك حتى ينظر. هل اذا كان تعليقاً مجرداً؟ اذا كان تعليقاً مجرداً. اما اذا كان نويت بذلك - 00:01:30

نعود بذلك منع نفسك انت من اجل محبتك لهذه الارض حلفت بالطلاق انك لا تباعه لا تزيد بذلك الطلاق تزيد منع نفسك من هذا الشيء فهذا اذا باع النساء بكافارة يمین. وان كان ارغب عليه واجبر عليه فلا كفارة عليه اذا حمل كل ما توقع تقدم فاذا - 00:02:00

الاجبار لا حيلة له فيه فلا كفارة عليه في سورة ما اذا كان طلاقاً قصد بهما لنفسه. كذلك اذا كان لكن اجبر عليه اجباراً لا حيلة له. اما الجزم بالجواب يحتاج الى معرفة الحال. فلابد ان يأتي للسائل - 00:02:20

الى من يسألة من العلم مباشرة يبين له الحال حتى يبين الواقع لان هذه المسائل ينبغي تأني فيها وربما احياناً السبب فيها والاتصال لا توضح المراد. لان بعض الناس زمان يوصي في هذه المسائل اما يوصي شخص او زوجته ثم - 00:02:40

تفسد الامر فاذا السؤال غير الحاد ترجو منه الزوجة تسأل زوجها ما قال ذا قصد ماذا اراد بهذه ليس في الغالب ان الوكالة فيها قد يحصل فيها بعض اللبس. فلابد من التفصيل والبيان لا بد من بيع الحال واقع حتى يكون الجواب على بينة. نعم - 00:03:00 - 00:03:20